S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25979*
30 June 1993

مجلس الأمن

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة الى رئيس
مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، لي الشرف أن أنقل لسيادتكم برفقته رسالة السيد محمد سعيد الصحاف، وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ مع ترجمة انكليزية لها.

تتضمن الرسالة ايضاح موقف العراق ازاء الموضوعات التي عرضها رئيس اللجنة الخاصة في مشاورات المجلس في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع رسالتي ومرفقها رسالة السيد وزير خارجية جمهورية العراق كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عدنان مالك
القائم بالأعمال المؤقت

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

010793 220693 220693 93-38134

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة الى
رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية العراق

اطلعنا على البيان الصادر من مجلس الأمن إثر الجلسة التي عقدها ظهر يوم الجمعة ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وناقش فيها موضوعات ذات علاقة بالعراق. وعلمنا أن رولف ايكيوس الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة قد شارك في الاجتماع المذكور وتولى هو عرض موقف العراق ازاء عدد من القضايا.

كنا راغبين في أن ندلي بوجهة نظر العراق في الموضوعات التي تتعلق به والمطروحة في الاجتماع المذكور بصورة مباشرة أو بحضور مباشر ولكن حرمنا من ذلك واكتفى المجلس بالاستماع الى وجهة نظر رئيس اللجنة الخاصة، وصدر، بعد ذلك، بيان مجلس الأمن. ولذلك وجدنا من الضروري أن نوضح للمجلس موقف العراق ازاء الموضوعات التي عرضها رئيس اللجنة الخاصة.

ان اللجنة الخاصة التي انجزت في الواقع الاشراف على تطبيق كل الأجزاء الجوهرية من الجزء (جيم) من القرار ٦٨٧ تريد أن تباشر بتطبيق أحكام القرار ٧١٥ من دون أن تلتزم بأن تبلغ مجلس الأمن بأن امتثال العراق لأحكام الجزء (جيم) من القرار ٦٨٧ يقتضي أن يباشر المجلس بصورة جدية بدراسة تطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ .. أي رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق.

هذه هي المسألة الرئيسية .. ان تصوير الوضع من قبل رئيس اللجنة الخاصة على أن العراق يخالف القرار ٦٨٧ لايمت للحقيقة بصلة .. ان العراق قد وافق على هذا القرار وقد طبقه بالفعل .. ولكن في هذا القرار نفسه مادة هي المادة ٢٢ وتنص على ما يلي:

(يقرر بعد أن يوافق مجلس الأمن على البرنامج الذي تدعو اليه الفقرة ١٩ أعلاه وبعد أن يوافق المجلس على أن العراق انجز جميع الاجراءات المتوخاة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ أعلاه، أن تصبح مقررات حظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة به الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠). غير ذات مفعول أو أثر بعد الآن).

ان هذه الفقرة، كأجزاء القرار الأخرى، ملزمة أيضا.

ان أي ادعاء بأن العراق يخرق، أو ينوي أن يخرق، القرار ٦٨٧ ليس له أساس .. وقد نفذ جميع الالتزامات الجوهرية الواردة فيه. وأن حقيقة ما يجري حاليا هو ان العراق يتعرض لموقف سياسي يراد منه أن يطبق العراق كل شئ تم النص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة من دون الالتزام من قبل المجلس الأمن ذات العلاقة من دون الالتزام من قبل المجلس برفع الحصار الاقتصادي المفروض على شعبه. ان هذا الموقف السياسي غير العادل الذي تسعى جهات معينة لفرضه يتنافى مع نصوص القرار ٦٨٧.

ان العراق مستعد لتأدية بقية التزاماته ان وجدت وعلى المجلس أن يكون هو أيضا مستعدا لأداء التزاماته ولا ينبغي القبول بفرض شروط سياسية اضافية على العراق في هذا الشأن.

ان العراق طلب من رئيس مجلس الأمن اجراء مراجعة مهنية وقانونية وفنية لما تم انجازه من القرار ٦٨٧ ليعرف كل ذي صلة حقيقة واجباته والتزاماته كما ورت في القرار وماذا طبق منها.

ان الذين يقولون ان العراق يريد إعادة التفاوض حول قرارات المجلس لايذكرون الحقيقة.

ان طلبنا واضح وقد جاء في رسالة وزير الخارجية بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٣ ما يلي:

(ان هذا الطلب لايعني إعادة التفاوض .. بل يعني المراجعة الموضوعية لكي يبدأ المجلس بصورة جدية في النظر في رفع الحصار الاقتصادي الذي مضى عليه ثلاث سنوات).

ان موضوع القرار ٧١٥ مرتبط عضويا بهذا الأمر وليس من العدالة أن يطلب من العراق كل شيء لقاء لا شيء. فاذا أبدى المجلس استعداده في رفع الحظر الاقتصادي عن العراق فإن العراق مستعد للمباشرة في عمل مكثف مع اللجنة الخاصة لدراسة المرحلة اللاحقة التي تتناول الرقابة.

لقد تعرض الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة في تقريره المعروض على مجلس الأمن الى ثلاثة موضوعات فنية صور فيها موقف العراق بشكل مشوه وغير دقيق وبطريقة انتقائية لا تعطي الصورة الشاملة والحقيقية لموقف العراق. لذلك نرى من الضروري توضيح موقف العراق ازاءها وكما يلي:

١ - <u>نصب كاميرات للمراقبة</u>

ان موقف السلطات العراقية المختصة من طلب اللجنة الخاصة لنصب كاميرات للمراقبة الدائمة في موقعين لفحص صواريخ غير محظورة بموجب قرارات مجلس الأمن يقوم على الأسس التالية:

(أ) إن نصب كاميرات بشكل دائم هو أحد اجراءات الرقابة الدائمة وليس ضمن اجراءات التفتيش المشمولة بالقرار ٦٨٧. ولم يسبق لأي من فرق التفتيش الكثيرة التي جاءت الى العراق خلال أكثر من سنتين ان طلبت نصب كاميرات بشكل دائم.

(ب) ان نصب كاميرات للمراقبة الدائمة يقع خارج دائرة القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وهو اجراء يقع ضمن إطار القضايا والمسائل التي لاتزال موضع حوار ومناقشة بين السلطات العراقية المختصة واللجنة الخاصة.

(ج) ان العراق لم يرفض مبدأ الرقابة المستقبلية فقد ورد ذكرها في القرار ٦٨٧ الذي وافق العراق عليه ونفذ جميع الالتزامات الجوهرية الواردة في نصوصه.

(د) لا يمتلك العراق ولا ينتج أية صواريخ ذات مديات أكثر من ١٥٠ كيلومترا وبوسع فرق التفتيش أن تقوم بزيارات متكررة لموقعي فحص الصواريخ في اليوم العظيم والرفاء. ونؤكد هنا أن فريق التفتيش ٥٧ برئاسة السيد نيكينا سميدوفيج ينجز مهامه المكلف بها من قبل اللجنة الخاصة ويلقى التعاون المطلوب من السلطات العراقية المختصة. وقد أجرى عدة حوارات فنية مع الجانب العراقي وحقق زيارات عديدة للمواقع التي رغب بزيارتها.

٢ - تدمير معدات الانتاج الكيماوي

ان المعدات المشار اليها في تقرير الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة والتي يطلق عليها (PCL3 وPOCL3) الموجودة في موقع الفلوجة هي معدات جديدة تماما ولم يسبق اطلاقا تشغيلها أو استخدامها لأي غرض كان سواء كان من الممنوعات أو غير الممنوع. علما بأن هذه المعدات يمكن استخدامها في انتاج العديد من المواد الكيماوية غير المحظورة وبشكل خاص المبيدات للأغراض الزراعية.

وقد طلب العراق من اللجنة الخاصة عدم تدمير هذه المعدات نظرا لفائدتها الكبيرة في صنع المبيدات للأغراض الزراعية وهي حاجة ملحقة للعراق في الظرف الراهن نظرا لاستمرار الحصار والمقاطعة المفروضين عليه وفي كل الظروف لأن العراق بلد زراعي، وان الزراعة لابد منها للايفاء بأبسط مستلومات الحياة للانسان. ان الاختصاصيين في فرق التفتيش التابعة للجنة الخاصة يعرفون جيدا أن هذه المعدات مفيدة جدا لانتاج المبيدات للأغراض الزراعية. كما اقترحت السلطات العراقية المختصة على اللجنة الخاصة اجراء حوار فني متخصص وموضوعي للاتفاق على جعل هذه المعدات عديمة الضرر بأي تكييف تكنولوجي مناسب بحيث لا تستخدم الا للأغراض غير المحظورة. وأبدت السلطات العراقية المختصة الاستعداد للاتفاق مع اللجنة الخاصة بشأن توفير الضمانات الكافية للجنة لتتأكد وعلى المدى البعيد من أن هذه المعدات مكرسة للأغراض غير المحظورة. فلماذا يسد الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة الباب أمام اجراء الحوار الفني للتوصل الى اتفاق على استخدام هذه المعدات.

٣ - التحليق بالطائرات السمتية فوق مدينة بغداد

نود في البداية أن نشير الى وجود اتفاق نافذ المفعول بين السلطات العراقية المختصة واللجنة الخاصة على عدم الطيران فوق المناطق الآهلة بالسكان في جميع انحاء العراق. وان هذا الاتفاق، كما يعرف رئيس اللجنة الخاصة، يشمل العاصمة بغداد قبل غيرها نظرا لاعتبارات السيادة والأمن ذات الخصائص

الدقيقة والخطيرة. وعندما ننظر الى هذا الموضوع من الناحية الفنية الصرف فإننا لا نفهم أسباب الاصرار على استخدام هذه الطائرات فوق مدينة بغداد، فإذا كان الغرض هو سرعة الوصول الى الموقع بشكل مفاجئ فإن أي فريق تفتيش يستطيع الوصول بالسيارات من الفندق الذي يقيم فيه الى أي موقع ضمن صندوق مدينة بغداد بوقت أقل بكثير من الوقت الذي يستغرقه الانتقال من الفندق الى المطار ثم التحليق بالطائرات السمتية والوصول الى المنطقة المطلوبة .. واذا كان الموضوع هو جانب فني للتصوير من أعلى فقد أبدى الجانب العراقي استعداده لترتيب التصوير من أبنية مرتفعة لمواقع أخرى مطلوب تصويرها.

هذه هي الحقائق الخاصة بالموضوعات التي جرت مناقشتها مع اللجنة الخاصة، وآراء واقترحات السلطات العراقية المختصة بشأنها. واننا نستغرب بشدة محاولات رئيس اللجنة الخاصة لتشويه موقف العراق واتهامه بعدم الالتزام بالقرار ٦٨٧ والتحريض ضده، بدلا من تبليغ مجس الأمن بالصورة الحقيقية للشوط الكبير الذي تم انجازه من قبل العراق في تنفيذ كل الأجزاء الجوهرية في الجزء جيم من القرار ٦٨٧.

اننا نأمل من مجلس الأمن أن يدرس الاعتبارات الواردة في موقف العراق كما شرحته لكم في هذه الرسالة وهي اعتبارات تستند الى الحقائق والعدالة. كما نأمل في أن يشجع المجلس اجراء مراجعة مهنية وقانونية وفنية لما تم انجازه من القرار ٦٨٧ بعد أن تم تنفيذ كل الالتزامات الجوهرية من الجزء جيم، لكي يبدأ المجلس بصورة جدية في رفع الحصار الاقتصادي الذي مضى عليه ثلاث سنوات.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق

- - - - -